وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية وبنوك

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب

– سالم إسحاق

تحت عنوان:

دور القروض البنكية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة
BADR MSILA

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. زيد أيمن	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. كثير عيسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. سبتي إسماعيل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020–2021

قال الله تعالى: " وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ "

سورة النحل الآية 16

قال الله تعالى: " سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ "

سورة فصلت الآية 53

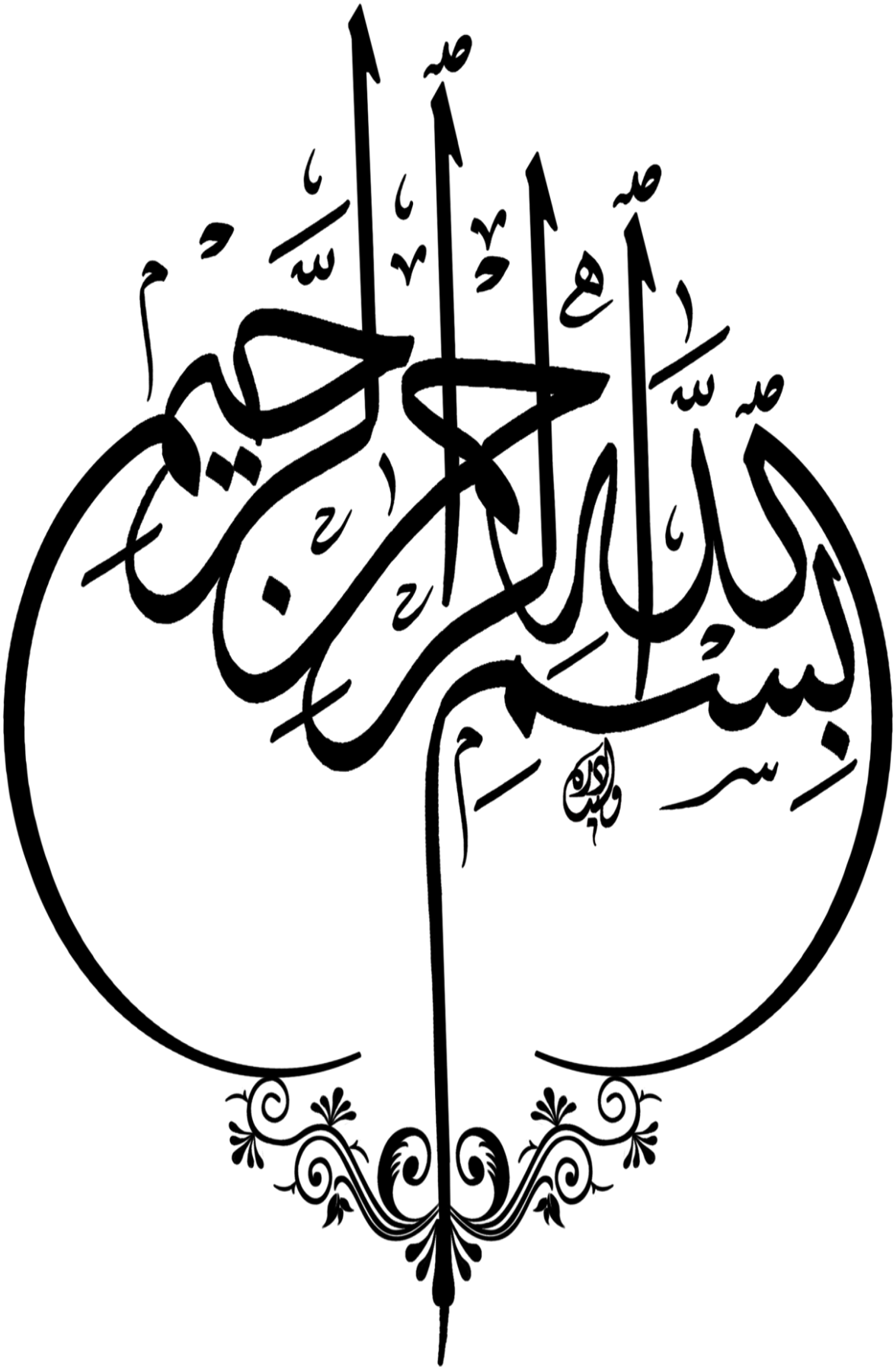
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذ

"كثير عيسى" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام

وإلى مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مساعدته في إجراء التربص

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت

بمساهمة صغيرة

الإهداء

إلى رفد العطاء والكرم ... ونبراسي الذي ينير دربي دوماً ...

والدي الحبيب **" رحمة الله عليه "**

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها ... وحضنتني أحشاءها قبل يديها ...

والدتي الحبيبة حفظها الله

لإخوتي وأخواتي

لكل أفراد عائلتي الكريمة

(حفظكم الله تعالى)

إسحاق

الإهداء

إلى رفد العطاء والكرم ... ونبراسي الذي ينير دربي دوماً ...

والدي الحبيب

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها ... وحضنتني أحشاءها قبل يديها ...

والدتي الحبيبة حفظها الله

لإخوتي وأخواتي

لكل أفراد عائلتي الكريمة

(حفظكم الله تعالى)

علي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكروعرفان ..... -
لإهداء ..... -
فهرس المحتويات X
قائمة الجداول والأشكال X
مقدمة ..... أ-د

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك والقروض و الاستثمار

تمهيد 7
المبحث الأول: البنوك وعمليات التمويل 8
المطلب الأول: تعريف البنوك 8
المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك 9
المطلب الثالث: ماهية التمويل 13
المبحث الثاني: عموميات حول القروض 19
المطلب الأول: ماهية القروض وأنواعها 19
المطلب الثاني: مصادر القروض وخصائصها 29
المطلب الثالث: أهداف العملية الإقتراضية 30
المبحث الثالث: الاستثماروالمشاريع الاستثمارية 30
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار 30
المطلب الثاني: مفهوم المشاريع الاستثمارية 34
المطلب الثالث: تصنيفات المشاريع الاستثمارية 34
خلاصة 36

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

تمهيد 38
المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 39
المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية[]: 39
المطلب الثاني: خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. 40
المطلب الثالث: وظائف البنك، أهدافه ومصادر تمويله. 41
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة وأهم مصالحها: 43
المبحث الثاني: شروط، مراحل وضمانات طلب القرض 47
المطلب الأول : شروط ومراحل طلب القرض[] 48
المطلب الثاني : الضمانات المشروطة من قبل البنك: [] 53
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لمؤسسة صغيرة 54
المطلب الأول: شرح شامل عن طلب القرض 54
المطلب الثاني: دراسة تقنية اقتصادية 55
المطلب الثالث: مرحلة التنفيذ والمراقبة 66
خلاصة 71
الخاتمة 73
قائمة المراجع: 76
الملخص 78

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الأصول	54
02	جدول الخصوم	55
03	جدول حسابات النتائج	56
04	يمثل أرقام الأعمال التقديرية	57
05	يمثل نتائج الاستغلال التقديرية	58
06	قدرة التمويل الذاتي	58
07	جدول التحليل المالي	59
08	النسب المالية	60
09	جدول الاهتلاك	67

مقدمة

مقدمة

تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري للتطور الاقتصادي وأساس النمو على المستوى الجزئي والكلي فان نجاعة اي مشروع استثماري تحتاج الى إيجاد أساليب تمويلية وذلك لرفع الكفاءة وزيادة التنمية للثروات، و هذا يكون بواسطة البنوك التي تعتبر من أهم المصادر التي تمول الاقتصاد الوطني بالمعاملات التجارية وكثافة المبادلات، في الداخل والخارج ووضع القوانين من اجل سلامة وصحة تنظيمها مما يؤدي الى سرعة تداول رؤوس الأموال

تحظى عملية الاستثمار وخاصة في العشرينيات الأخيرة باهتمام خاص، حيث تنوعت مجالات توظيف الأموال، التي من شأنها زيادة مداخيل الفرد، وتحقيق الرفاهية، وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، لذا يتسابق أصحاب رؤوس الأموال من أجل اكتشاف الفرص الاستثمارية الأكثر حداثة، والمخاطرة المتزايدة في هذه المشاريع من أجل تحقيق أرباح ومداخيل أكبر، ولأجل ذلك تتضاعف الدراسات للاقتراب أكثر فأكثر من الواقع في التوقع بما ستكون عليه وضعية المشروع في لحظة معينة من الزمن، ومكانته أمام مشاريع أخرى، وتكلفة التخلي عن الفرص الاستثمارية الأخرى في سبيل إقامة المشروع المقرر.

كما أن هذه المشاريع جلها تتطلب دراسات تقييمية دقيقة تهدف إلى ترشيد القرارات محاولة الوصول إلى قرار استثماري سليم، يحقق الأهداف المرجوة، وتقليل المخاطر والعقبات المودية بالمشاريع الاستثمارية إلى الخسارة؛ وفي سياق هذا الموضوع، يحدث التساؤل عن الكيفية الملائمة التي يتخذها أصحاب القرارات على مختلف مستويات القرار لاختيار الاستثمارات من بين مجموعة الاقتراحات والبدائل، وكيف تتم عملية التقييم هذه.

يقوم البنك بتوفير التمويل طويل الأجل اللازم لإقامة المـــــــــــــــــشاريع الخدمية والإنتاجية التي تنفذها الهيئات المحلية في المملكة، حيث قدم البنك التمويلات اللازمة للمشاريع التنموية والخدمية في جميع مدن وقرى المملكة. كما يتولى البنك إدارة وكفالة

القروض التي تعقدها تلك الهيـــــــــــــــئات مع أية جهة أخرى تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، كما ويقوم بمساعدة الهيئات المحلية في تحديد أولويات مشاريعها الإنتاجية في ضوء جدواها الاقتصادية، وتوفير الخبرات والخدمات الفنية والتدريبية لرفع مستوى العاملين في تلك الهيئات كما يعمل على إدارة أموال الهيئات المحلية التي تجبى بواسطة الحكومة.

ونظرا لأهمية البنوك في تنمية الاقتصاد الوطني أصبح التسويق المصرفي يفرض نفسه في انتهاج سياسات عمل تتماشى مع التطور الكبير الذي ترتكز عليها في هذا المجال، وبالتالي أصبح من الضروري على القطاع البنكي انتهاج التسويق كفلسفة وسياسة عمل في آن واحد، لأن الدول في الوقت الراهن لم تعد تتنافس على أساس ما تملكه من تكنولوجيا وأموال، ولكن على أساس قدرتها على التسويق وكذا مدى امتلاكها لنظام مصرفي متخصص يلم بأهمية التسويق في تطوير وتحسين مردوديته التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني.

1. إشكالية الدراسة :

نظرا لأهمية الدر الذي تلعبه القروض والمشاريع الاستثمارية، ولهذا قمنا بإعطاء عموميات وتفسيرات حول المفاهيم الأساسية وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ***ما دور القروض البنكية في تمويل المشاريع؟***

ومن خلاله نطرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية البنوك والاستثمار وأهميتها
- ما هي عملية القروض؟ وما هي أنواعها؟
- دور القروض في المشاريع الاستثمارية

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ارتأينا أن نضع الفرضيات التي ستساعد في إزالة بعض الغموض وهي على النحو التالي:

- تعتبر البنوك مهمة مؤديه من دور هام وفعل في ربط العمليات الاقتصادية والصفقات التجارية وهذا من اجل تنشيط جميع القطاعات التي تساهم في بناء اقتصاد كل دولة
- تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري للتطور الاقتصادي وأساس النمو على المستوى الجزئي والكلي
- القروض أداة مهمة في تسيير المشاريع الاقتصادية

3. أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أهمية التي يكسبها ونوجزها فيما يلي:

- معرفة كمون أهمية البنوك وإظهارها من خلال
- دوافع ذاتية والرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع
- الصلة المباشرة لهذا الموضوع والتخصص الذي ندرسه.

4. أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية بالغة والتي تتجلى في النقاط الآتية:

- كيفية تسيير القروض في المشاريع
- يعتبر الاستثمار احدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو وتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية

-

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أهمية البنوك والاستثمار
- دور القروض في المشاريع الاستثمارية

6. منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع علة المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مفاهيم البنوك والاستثمار والتمويل

7. تقسيم الدراسة:

قصد الإلمام والإحاطة التامة بالموضوع بغية الوصول إلى الاستنتاجات ذات صلة للتحقيق من صحة الفرضيات الخاصة بالموضوع ثم تقسم الدراسة إلى فصلين

- **الفصل الأول:** يتضمن الإطار المفاهيمي للبنوك والتمويل والاستثمار
- **الفصل الثاني:** التطبيقي دراسة حالة BADR وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك

8. صعوبات الدراسة:

لابد من التسليم أنه لا يكاد يخلو أي بحث مهما كان من الصعوبات، مما وجهتنا في هذا البحث نذكر:

- تعذر تطبيق الدراسة الميدانية في الجامعة بسبب غلق الجامعات.

صعوبة الحصول على المراجع وذلك بسبب غلق المكتبات العامة والجامعية في ظل هذه الظروف.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك والقروض والاستثمار

تمهيد

نظرا لأهمية البنوك في تنمية الاقتصاد الوطني أصبح التسويق المصرفي يفرض نفسه في انتهاج سياسات عمل تتماشى مع التطور الكبير الذي ترتكز عليها في هذا المجال، وبالتالي أصبح من الضروري على القطاع البنكي انتهاج التسويق كفلسفة وسياسة عمل في آن واحد، لأن الدول في الوقت الراهن لم تعد تتنافس على أساس ما تملكه من تكنولوجيا وأموال، ولكن على أساس قدرتها على التسويق وكذا مدى امتلاكها لنظام مصرفي متخصص يلم بأهمية التسويق في تطوير وتحسين مردوديته التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني.

ولهذا قمنا بإعطاء عموميات حول التسويق والبنوك والتسويق البنكي في هذا الفصل وذلك بشكل يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة.

المبحث الأول: البنوك وعمليات التمويل

تعد البنوك في الوقت الراهن من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البلدان في تطوير اقتصاداتها، وذلك لما تؤديه من دور هام وفعل في ربط العمليات الاقتصادية والصفقات التجارية وهذا من اجل تنشيط جميع القطاعات التي تساهم في بناء اقتصاد كل دولة، لقد أصبحت الحاجة للبنوك ضرورة فعلية وهذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المنشآت لزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، والعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها ضمن إطار الوسط المالي والمصرفي، ولهذا الغرض نتطرق في هذا المبحث لمفاهيم عامة حول البنوك وكذلك انواع ووظائف وتطورات الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: تعريف البنوك

المفهوم اللغوي: أصل كلمة (banque, bank) هو الكلمة الإيطالية (banko) والتي تعني مصطبة (banc) وكان يقصد بها في البدأ المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معنى الكلمة إلى منضدة (comptoir) التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني، المكان الذي توجد فيه المنضدة.[1]

المفهوم الاصطلاحي: البنك هو منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال، لغرض اقراضها للغير وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات محددة)، كما يعرف البنك على أنه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين.

ويعرف أيضا بأنه المؤسسة التي تتعامل بالائتمان، فهو يحصل على ودائع الغير ويعطي مقابلها وعودا تحت الطلب أو بعد أجل محدد، وهذا الائتمان الذي يقدمه البنك يدخل ضمن أصوله لأنه يمثل حقا له قبل الغير فهو بذلك يقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات بغرض التوظيف الاستثماري أو الاستهلاكي، فهي ترتبط بين قطاعات

[1] حسين بلعجوز "محاضرات في تقنيات البنوك للسنة الرابعة المالية"، قسم علوم تجارية، المسيلة، 2003-2004، ص25.

الادخار وقطاعات الاستثمار وهي المتاجرة في الأموال وتسري وفق القوانين وأسس متعددة يجب الالتزام بها.

- وبوجه عام يمكن تعريف البنك على أنه:

المشروع (أو المؤسسة) الذي يكون عمله المعتاد تلقي الودائع وغيرها من الأموال أو النقود من الجمهور، ويقوم باستعمالها لحسابه الخاص في أعمال الخصم، أعمال الائتمان أو أعمال التمويل.

ويكتسب البنك صفة التاجر، وهو تاجر نقود وائتمان، ويؤثر تدخله في كمية النقود والنقود المتداولة، والبنك شخص معنوي يتخذ شكلا قانونيا معينا كشركة مساهمة أو توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة، ويكون من وظائف البنك عادة صرف وتحصيل وإصدار الشيكات، ومنح القروض، وفتح الحسابات الجارية.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك

أولا: أنواع البنوك

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد كما أنها ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف البنوك إلى الأنواع التالية:

1- من حيث طبيعة النشاط:

وتنقسم إلى:

- البنوك المركزية:

يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الاشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعمولات الأجنبية وتوجيه السياسات النقدية في الدولة.

- البنوك التجارية:

هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة

الداخلية والخارجية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية والتسليف بضمانها، هذا بالإضافة إلى شراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفي

- البنوك الصناعية:

هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة.[1]

- البنوك الزراعية:

هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.

- البنوك العقارية:

تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والاسكان، مقابل رهونات عقارية وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

- البنوك وصناديق التوفير:

هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

- البنوك التعاونية:

هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة: الزراعية الاستهلاكية الحرفية وغيرها.

- الوحدات المصرفية الخارجية:

[1] حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص28.

هي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه وقد انتشرت مثل هذه الوحدات في البحرين، قبرص وسنغافورة.

2- من حيث شكل الملكية:

- البنوك الخاصة:

تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

- البنوك المساهمة: وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركات أموال (مساهمة عامة محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام كما تجري تداولها في الأسواق المالية[1].
- البنوك التعاونية:

تعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها.

3-من حيث علاقتها بالدولة:

وتنقسم إلى ما يلي

- بنوك لقطاع العام:

وتعود ملكية هذه البنوك إلى الدولة ومنها في الجزائر: البنك المركزي الجزائري، وكثير من مؤسسات الاقراض المتخصصة كمؤسسة الاقراض الزراعي.

- بنوك القطاع الخاص[2]:

وتعود ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

- بنوك مختلطة:

ويشترك في ملكية هذه البنوك القطاع العام والخاص.

[1] حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص31.

[2] حسين بلعجوز، نفس المرجع، ص31.

4-من حيث جنسيتها:

- البنوك الوطنية:

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها أي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيتان.

- البنوك الأجنبية:

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك أي البنوك التي تكون مؤسسة في دولة أجنبية وافتتحت لها فرعا في الدولة المحلية.

- البنوك الإقليمية:

هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعينة

- البنوك والصناديق الدولية:

هي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

5-من حيث تفرعها:

وتنقسم إلى:

- البنوك المنفردة[1]:

هي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية.

- البنوك المتفرعة محليا:

هي البنوك التي يسمح لها فتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

ثانيا: وظائف البنوك

لقد تغيرت نظرة البنك إلى نفسه من مجرد (دكان) لتجميع الأموال واقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع لتضمن لنفسها البقاء والنمو والازدهار والحصول على الأرباح ووسيلتها إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على ولوج أبوابها باعتبار أن اجتذاب متعامل جيد للمصرف يعتبر ربحا في حد ذاته.

[1] حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص32.

وبعض هذه الخدمات ناشئ بالضرورة عما تقتضيه طرق الائتمان المختلفة التي تستخدمها المشروعات التجارية والصناعية والتي تتطور بتطور طرق الانتاج والتوزيع وكل هذا نظير عمولة أو أجر تتقاضاه البنوك مقابل تلك الخدمات.

كما وقد تنشأ الاتصالات نتيجة الثقة المتبادلة بين المنشآت المالية داخل البلاد وخارجها وقيمة الأموال الموضوعة تحت تصرف هذه المصارف تجعلها موضع ثقة الجميع وقادرة على تأدية خدمات يعجز التجار في كثير من الحالات على تقديمها لبعضهم البعض.

ومن بين وظائف البنوك ما يلي:

1-جلب الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الخدمات ومن أهم موارد البنك، حيث يقوم هذا الأخير بقبول ودائع من الأشخاص والمؤسسات على أن يعيدها لأصحابها عند الطلب أو لأجل محدد مضاف إليها نسبة من الفوائد، وللودائع أنواع هي:

- الودائع الجارية تحت الطلب أو الحساب أو حساب الشيكات:

وهو حساب يفتحه العميل أو يفتح لصالحه ويتم السحب منه بموجب شيكات أو ايصالات أو أوامر الدفع أو التحويلات يصدرها صاحب الحساب[1].

- ودائع التوفير:

وهي احدى وسائل تجميع المدخرات التي تحضى بانتشار عالمي واسع.

- الودائع لأجل:

وهي الودائع التي يتلقاها البنك لأجل معين لقاء فائدة تفضيلية.

المطلب الثالث: ماهية التمويل

أولا: تعريف التمويل

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993، ص22.

الاستثمار (بالإنجليزيّة: Investment) هو عِبارةٌ عن رأس المال المُستخدم في إنتاجِ أو تَوفيرِ الخَدَمات أو السلع، وقد يكون استِثماراً ثابتاً كالأسهم المُمتازة والسّندات، أو استثماراً مُتغيّراً مثل ملكيّة المُمتلكات، ويُعرّف الاستثمار بأنّه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخلٍ في الوقت الحالي أو المستقبليّ. من التّعريفات الأُخرى للاستثمار هو مبلغ ماليّ يُستثمر بشيءٍ ما؛ وخصوصاً في الأعمال التجاريّة التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة.

ثانيا: مصادر التمويل

يمكن تقسيم مصادر أموال قصيرة الأجل ومصادر طويلة الأجل والشكل التالي يبين لنا أنواع هذه المصادر[1]:

1. مصادر التمويل طويلة الأجل:

هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات الطويلة، أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتقسم لقسمين:

1.1 مصادر التمويل الخارجي:

هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المشروع ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المصادر: أموال الملكية:

الأسهم العادية: السهم وثيقة ذات قيمة اسمية واحد للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي انها بداية على طول عمر المشروع.

الأسهم الممتازة: هي أسهم تمنح حاملها مجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينهما وبين الأسهم العادية والمتمثلة في حصول حامليها على نسبة إرباح ثابتة، وحصول حامل السهم على حقه أولا في حالة التصفية، وعلى غرار الأسهم العادية لا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العمومية[2]

الأموال المقترضة: يمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل.

---

[1] عبد الإله جعفر قاسم، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، دار حنين، 1996، ص199.

[2] عبد الإله جعفر قاسم، نفس المرجع، ص200.

السندات: هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها الشركة وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وبفائدة سنوية ولها تاريخ استحقاق.

القروض المصرفية طويلة الأجل: إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارج البلد، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المقترض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقترض[1].

2.1 مصادر التمويل الداخلي:

تصنيف مصادر التمويل: هي تلك المصادر التي يحصل عليها داخل المشروع نفسه ويمكن تصفيتها إلى ما يلي:

- **الإهتلاك:** يعرف على أنه مصرف لا يستخدم أموال الحاضرة، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيراد واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الاصول التي خصم لحسابها أقساط الإهتلاك.
- **المؤونات:** هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل.
- **الارباح المحتجزة:** هي الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الاجمالية بعد اقتطاع الضريبة منها.
- **الاحتياطات:** الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع[2] .

2. **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل ويكمن اجماعهما بنوعين اساسيين:

[1] عبد الإله جعفر قاسم، مرجع سابق، ص206.

[2] عبد الإله جعفر قاسم، نفس المرجع، ص206.

1.2 **الائتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

2.2 **الائتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية ال التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة هيكل التمويل واختيار مصادر التمويل الخارجية[1]:

ثالثا: هيكل التمويل: تؤثر طريقة التمويل في الشركة على ربحتها، وبالتالي لا بد من اختيار هيكل التمويل المناسب، أي الخليط المتجانس من مصادر التمويل، والذي من خلاله تتمكن الإدارة من تعظيم مستوى ربحيتها وبالتالي تحقق هدفها المتمثل في تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم . لا بد للإشارة الى أن تعتمد على مصادر التمويل الخارجي يحمل الشركة كلفة المخاطرة المالية وترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذي تختاره الشركة، فزيادة الأموال المقترضة إلى مجموع الأموال يعني أن الإدارة المالية ستتحمل مخاطرة دفع كلفة نقدية ثابتة ممثلة بالفائدة، بغض النظر عن مستوى الربحية المتوقعة وبين كلفة المخاطرة المالية، ومن ذلك نلاحظ بأن هيكل التمويل الامثل لا تحكمه القرارات الاعتبارية إنما قرارات مستعدة من سعي الإدارة المالية بتحقيق اهدافها بأحسن كفاءة بأقل كلفة اقتصادي:

1. **اختيار مصادر الخارجية:** يتأثر اختيار مصدر التمويل المناسب بالعديد من العوامل منها عوامل داخلية تتعلق بالمشروع نفسه وعوامل خارجية كطبيعة السياسات المالية المتبعة وهدف المشروع امكاناته المالية وسمعته في السوق وكفاءة الادارة والنظرة المستقبلية ومدى توفر التمويل ومصادره وكلفته، كلها عوامل تؤثر على اختيار أسلوب التمويل الأمثل وعلى العموم هناك مصدرين اساسيين للتمويل:

[1] عبد الإله جعفر قاسم، مرجع سابق، ص208.

أ_ **المصدر الأول:** الاقتراض والمقصود هو الحصول على الأموال من الغير على شكل قروض من خلال إصدار السندات أو القروض المصرفية طويلة الأجل[1] .

ب- **المصدر الثاني:** الملكية وهو المصدر الذي يعتمد على أصحاب المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة أو استخدام الأرباح المحتجزة والاحتياطات للتمويل.

العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل: إن اختيار مصادر الأموال المناسبة أي تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمشروع يؤدي إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وان اختيار مصادر تمويل الاستثمار ات يعتمد على العديد من العوامل ذات الطابع التنافسي وأخرى ترتبط بالمشروع وطبيعة أعماله وظروفه والحالة الاقتصادية في البيئة المحيطية، ويمكن تصنيف هذه العوامل ال عوامل داخلية ترتبط بالمشروع نفسه وعوامل خارجية:

2. العوامل الداخلية[2]:

- طبيعة الاستثمارات المقترحة تنفيذها التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها ومركز المشروع ودرجة ملاءته المالية .
- تركيب هيكل رأس المال ونسبة المديونية ودرجة سيولة الأصول ونسبة عنصر النقدي من هذه الأصول ومعدل دوران البضاعة في المخزن .
- أسعار الأسهم للمشاريع المنافسة في السوق المالي، وقدرتها على الاستمرار .
- المخاطر التي يتعرض لها المشروع أو الاستثمارات المقترح تنفيذها.
- كفاءة إدارة الشركة وسمعتها.

3. العوامل الخارجية[3]:

هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على اختيار مصدر التمويل نذكر قسم منها على سبيل المثال:

- معدل أسعار الفائدة في السوق المالي ومدى توفر البدائل للتمويل .
- القوانين التي تحكم عملية إصدار أدوات التمويل والشروط المطلوب تحققها عند عملية الإصدار كالضمانات المطلوبة وحجم الاحتياطيات الواجب احتجازها .

[1] عبد الإله جعفر قاسم ،نفس المرجع، ص209.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص35

[3] عبد الإله جعفر قاسم ،مرجع سابق، ص210.

- معدلات الضريبة على الدخل.
- الدورات الاقتصادية من تضخم وكساد اقتصادي ومدى تأثير ذلك على المشروع ونسبة هذا التأثير، طبيعة الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ودرجة انفتاح السوق والمنافسة ونوعية الاتفاقيات.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية القروض، ثم التعرض إلى السياسات الرئيسية التي تحكم طلب الاقتراض في مراحل المختلفة وصولا إلى تحليل تلك الطلبات.

المطلب الأول: ماهية القروض وأنواعها

أولا: ماهية القروض

بالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الاقتصادية للقروض إلا أن الجميع يتفق في كونها مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة مسبقا، وبتغيير آخر، فإن القروض المصرفية تعتبر عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون اقتصادي لآخر وذلك قصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، يسدد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضا للمقرض على حرمانه من رأسماله.[1]

يمكن القول إن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن، والمتمثل في حالة القروض البنكية في البنك ذاته، يمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، أو يعد يمنحها أياما أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة.

ويتضمن القرض الذي يعطي لفترة هي أصلا محدودة في الزمن لوعد من طرف المدين بتسديد بعد اقتضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين، وهناك الكثير من الأمور

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط3، 1996، ص125.

هي التي تدفع البنك إلى القيام بهذا الفعل، فالقرض قبل كل شيء هو الغاية من وجوده كما سبقت الإشارة إلى ذلك[1].

ويقوم البنك أيضا بهذا الفعل نظرا للملائمة المالية للمدين أو الزبون، فالبنك عندما يقوم بإقراض شخص معين فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد متى حل تاريخ الاستحقاق وهو ملزم بدفع ثمن اكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها، ونستنتج مما سبق ذكره أن كل عملية قرض، حتى تكون كذلك يجب أن يتوفر فيها عنصرين على الأقل:

الأول: ويتمثل في عنصر الثقة فالدائن له ثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد، وبصفة عامة فهو قادر على الوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها.

الثاني: ويتمثل في ضرورة وجود فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين استرجاعها وليس قرضا إن لم تكن هذه الفجوة الموجودة.

ثانيا: أنواع القروض

عموما هناك نوعان من القروض:

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، والقروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.

- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:**

هذه القروض قصيرة من حيث المدة الزمنية، هي في الغالب لا تتعدى الثمانية عشر شهرا، وتلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من القروض إذا أرادت التغطية الآنية لاحتياجات خزينتها، أو إذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود.

وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل الأنشطة، وذلك حسب طبية النشاط ذاتها، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض.

ويمكن بصفة إجمالية أن نصنف القروض إلى صنفين رئيسيين: القروض العامة، القروض الخاصة.

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص128.

1. **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة[1].

وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقتطع مبلغ القرض ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، حيث تكثر نفقات الزبون ولا يكفي ما عنده بالخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض، [2]ويتجسد ذلك في السماح للزبون بأن يكون حسابه مدينا، وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر.
- **الحساب المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين، ولفترة أطول نسبيا تصل إلى سنة كاملة.

وعلى الرغم من التشابه الموجود بين تسهيل الصندوق والسحب على المكشوف ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا، فإن هناك اختلافات جوهرية بينهما تتمثل خاصة في مدة القرض، وطبيعة التبادل.

---

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، 129.

[2] منير إبراهيم هندي، نفس المرجع، 130.

- **القرض الموسمي:** القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة.

والقروض التي يمنحها البنك للزبون لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج تسمى القروض الموسمية، وهذا القرض يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون.

ومما تجدر الإشارة إليه أن البنك لا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط، وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة فإن هذا النوع من القروض يمكن أن تمنح لمدة تمتد إلى غاية تسعة أشهر.

- **قرض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية. ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل.

2. **القروض الخاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتتضمن ثلاثة أنواع وهي:

- **تسبيقات على البضائع:** التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

وينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل أكثر من الأخطار.

وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القهوة وغيرها.

- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى[1].

3. **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ويحل محلها الشخص في الدائنة إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن، ويسمى سعر الخصم.

4. **القرض بالالتزام:** إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية هي: الضمان الاحتياطي، الكفالة، القبول.

[1] منير إبراهيم هندي مرجع سابق، ص135.

- **الضمان الاحتياطي:** وهو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة على خصم الأوراق التجارية وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الالتزام.
- **الكفالة:** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته في الوفاء بالتزاماته وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية كما سبقت الإشارة إلى ذلك
- **القبول:** في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض.

-القبول الممنوح لضمان ملائمة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات[1].

-القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.

-القبول الممنوح للزبون من اجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخزينة والقبول المقدم في التجارة الخارجية.

- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

يشمل هذا النوع كلا من القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل وتستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة.

1- عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات:[2]

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، 143.

[2] منير إبراهيم هندي نفس المرجع، 144.

يتم في هذا الصدد التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات، القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، ويربط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

أ-**القروض متوسطة الأجل:** توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.

ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير قابلة للتعبئة.

أولا: القروض القابلة للتعبئة

ونعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويحينه إلى حد الوقوع في أزمة نقص السيولة.

ثانيا: القروض غير القابلة للتعبئة

وتعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها، إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

ب-القروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد[1].

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية. ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجة هذه المخاطر، ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال، تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل، ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات، ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض وتدخل طرق الائتمان الإيجاري في هذا التطور العام لفكرة التمويل[2].

2- القرض الإيجاري:

لا شك أن طرق التمويل الكلاسيكي للاستثمارات تشكل عبئا على المؤسسات المستثمرة خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله ولذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية، ويعتبر القرض الايجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المقرضة، ورغم حداثة هذه الطريقة

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص145.

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص147.

فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها له.

أ-تعريف القرض الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

ب-خصائص القرض الإيجاري:

يمكننا من خلال هذا التعريف استنتاج الخصائص الأساسية للقرض الإيجاري:

أولا: إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل والتي تسم المؤسسة المستأجرة غير مطالبة باتفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

ثانيا: إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس للمؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة إدارية واقتصادية.

ثالثا: في نهاية العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا وتستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكيته، وإنما أن تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وفي هذه الحالة تنقل الملكية القانونية للأصل للمؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال وهذا هو الخيار الأخير أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل وتنهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

رابعا: تقيم عملية القرض الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم

المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة ودفه ثمنه بالكامل، ثم تقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعا[1].

ج-مزايا وعيوب القرض الإيجاري:

أولا: المزايا

يوفر القرض الإيجاري مجموعة من المزايا أهمها:

-مقدرة المستأجر على سداد إيجار الأصول دون التركيز على حجم أصوله ومقدار رأسمال وحجم نشاطه.

-احتفاظ الشركة الممولة بملكية الأصل موضوع الإيجار بجعلها تستغني عن كثير من التي تتطلب في حالة التمويل النقدي التقليدي.

-تقدم مؤسسة الإيجار للمستأجر ما يقارب 100% من التمويل المطلوب في حين أن التمويل التقليدي في أحسن الظروف لا يمثل سوى 70% من حجم الاستثمار.

-يعتبر التمويل بواسطة الإيجار الطريقة المثلى لتمويل المؤسسات الطويلة والمتوسطة التي حرمها صغر حجمها من الاستفادة من التمويل التقليدي لافتقارها للضمانات اللازمة بالرغم من مردوديتها العالية وكفاءة رأسمال المرتفعة.

ثانيا: العيوب

رغم كل الإيجابيات التي تم ذكرها، إلا أنه لا يكاد يخلوا من بعض العيوب أبرزها هو ارتفاع تكلفته حيث أن قسط الإيجار إضافة إلى اهتلاك الأصل، المصاريف العامة التي تتحملها المؤسسة المؤجرة ومكافآت عن رأسمال المؤجر وهامش من الربح، إذ أن شركة الإيجار تهدف إلى الحصول على معدل يتراوح بين 13% إلى 18% كمعدل متوسط الفائدة.

[1] منير إبراهيم هندي مرجع سابق، ص149.

المطلب الثاني: مصادر القروض وخصائصها

أولا: مصادر القرض

يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية، والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل، أي هي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، وموارد هذه المؤسسات المالية والنقدية في منح القروض هي:

- موارد البنوك: هناك ثلاثة أصناف من الموارد.
  - ✓ النقود التي خلقتها والتي تغذى ودائعها.
  - ✓ الادخار السائل أو قصير المدى الذي تجمعه البنوك.
  - ✓ الموارد المقترضة للمدى الطويل ورأسمالها الخاص.
- موارد صناديق القرض البلدي: تمول قروضها من قروض وهبات الجماعات المحلية.
- موارد الشركات المالية: تأتي من أسواق رؤوس الأموال
- موارد المؤسسات المتخصصة: تأتي من أسواق رؤوس الأموال
- الموارد المالية للخزينة العامة: تجمع الخزينة العامة الموارد من كل نوع سيولة:
  - ✓ موارد ادخار.
  - ✓ موارد من عند المؤسسات المالية والخاصة من البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض إلى زبائنها.

ثانيا: خصائص القروض

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض، كونه يقوم أساسا على الاختيار لا الالتزام بخلاف الضريبة التي تعتبر كمساهمة إجبارية في عمليات الاستثمار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القرض يؤثر فقط في درجة سيولة الوحدات الاقتصادية ولا

أثر له على صافي مجموع الأصول، فهو من قبيل العمليات المتعلقة بحساب رأس المال، كما يختلف القرض على الاعتماد في كون هذا الأخير عقد بمقتضى يضع المصرف تحت تصرف العميل مبلغا معينا، يحسب منه ما يشاء أو مرات متعددة[1].

المطلب الثالث: أهداف العملية الإقتراضية

إن إقبال المؤسسة على البنوك عامل حضاري من عوامل التنمية، فعوض إقفال الدفاتر التجارية للمؤسسة وتسريح عمالها وإعلان إفلاسها لما لا تلجأ هذه المؤسسة إلى الإقراض للقضاء على الأزمة كيفما كان مصدرها ومن ثمة يمكن تقييم أهداف العملية الإقراضية إلى:

- **أهداف اقتصادية:**

1. تغطية العجز المالي للمؤسسة[2]
2. تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الإقصاء.
3. تحقيق معدل معين من الربح.
4. التصنع بعناية المصرف للمقرض أثناء متابعة القرض تقنيا (الاستفادة من استثمارات البنوك).

- **أهداف اجتماعية:**

1. القضاء على البطالة.
2. رفع مستوى العمال اجتماعيا ومعاشيا ودمجهم في الحياة الاجتماعية.
3. العناية بالمجتمع وتلبية حاجياته الحياتية ثقافيا وسياسيا.

المبحث الثالث: الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار

[1] منير إبراهيم هندي مرجع سابق، ص150.

[2] منير إبراهيم هندي، نفس المرجع، ص151.

أولا: مفهوم الاستثمار

يتم تعريف مفهوم الاستثمار (بالإنجليزية Investment) بأنه مجموع القيمة الإجمالية والكمية من رأس المال والمستخدمة في إنتاج مجموعة الخدمات والسلع والمواد وتوفيرها في الأسواق المخصصة، إضافة إلى مجموعة الممتلكات والأصول والأسهم التي يحصل عليها الأفراد للحصول على المال. تتم العملية الاستثمارية عن طريق وضع مبلغ من المال واستثماره في شيء معين مثل الأعمال التجارية والمشاريع الشخصية والشركات أو سوق الأسهم، ويعتبر العائد المترتب على الاستثمار مقياس رئيس لأداء الشركات والمؤسسات على المستوى الاقتصادي العام. يشمل الاستثمار نوعين وهما: استثمار الدخل الثابت والذي يشمل السندات والودائع الثابتة والأسهم، واستثمار الدخل المتغير والذي يشمل ملكية الأعمال والمشاريع الشخصية أو الملكية العقارية والأبنية الثابتة. العلاقة الاستثمارية والاقتصادية هل يساهم الاستثمار في خفض نِسَب البطالة؟ يعتمد مفهوم الاستثمار بشكل أساسي على الاقتصاد، إذ يساهم وبشكل كبير جداً في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المختلفة، وذلك من خلال إنشاء مجموعة من الاستثمارات الرأسمالية السليمة على مستوى ملكية الأعمال أو الملكية العقارية، والتي تساهم في زيادة الإنتاج والذي يعد العنصر الأساسي المساهم في ارتفاع الناتج المحلي للبلاد والذي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للدولة ومؤسساتها المختلفة. وتكمن أهمية الاستثمار أيضاً في توفير مجموعة السلع والخدمات في الأسواق، وخفض نسبة البطالة، وزيادة الدخل القومي والمساهمة في رفع المستوى المعيشي، وزيادة الفائض الذي يساهم في زيادة قدرة الدولة على التصدير للخارج، وذلك للحفاظ على ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية عالمياً، لذلك تعتبر العلاقة بين الاقتصاد والاستثمار علاقة مترابطة بحيث أنه كلما زاد وارتفع منسوب الاستثمار ارتفعت التنمية الاقتصادية.[1]

[1] ابو الفتوح يحي عبد الغني، **دراسات جدوى المشروعات** ،(ب،ط)، الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية (مصر)،2003،ص41.

ثانيا: أهمية الاستثمار

يعدّ الاستثمار المقوم الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحقيق الأرباح والعوائد للشركات والمؤسسات والأفراد، وذلك من خلال التأثيرات الإيجابية المترتبة على زيادة الدخل ورأس المال من خلال الاستثمار، وهنالك عدة فوائد للاستثمار وفيما يأتي توضيح لأهمها: توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة اللازمة، لتنفيذ كافة النشاطات العملية المختلفة داخل الدولة. توفير فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة بين الأفراد مما يساهم في تنشيط حركة العملة وتطويرها. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي والمادي للدولة، باعتبار رأس المال العنصر الأساسي للنمو الاقتصادي. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين اليومية، وتساهم في تنشيط الحركات التسويقية والمبيعات للدولة. تصدير الفائض من السلع والخدمات للخارج مما يوفر من العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات، وزيادة التكوين الرأسمالي. توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين من أجل تحقيق أفضل النتائج والعوائد الاقتصادية والمالية التي تساهم في رفع مستوى التجارة الخارجية للدولة. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وزيادة نسبة الدخل الفردي.

ثالثا: أنواع وطرق الاستثمار

يتنوع مفهوم الاستثمار بحيث ينقسم إلى مجموعة من الأشكال التي تساهم في تحقيق النسب الربحية المرتفعة، والتنمية الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، وفيما يلي تفصيل لأهم أنواع وطرق الاستثمار:

الاستثمار العقاري: يعد الاستثمار العقاري من أشهر طرق الاستثمار ويتم من خلاله استثمار مجموعة من العقارات التجارية، حيث يتم شراء وبيع العقارات التجارية أو

السكنية إضافة إلى الأراضي السكنية أو الزراعية، والتي يتم شراؤها وبيعها بهدف الاستثمار السكني أو التجارة الزراعية.

صناديق الاستثمار: ويتم تعريفها بأنها أداة استثمارية يتم إدارتها من خلال مدير الاستثمار، حيث يمكن للمستثمرين من خلالها الاستثمار عن طريق الأسهم أو السندات أو أدوات استثمارية أخرى،[1] حيث يتم تقييم صناديق الاستثمار في نهاية يوم التداول ويتم تنفيذ معاملات بيع وشراء الأسهم بعد إغلاق السوق.

استثمار الأسهم: ويتم من خلالها الاستثمار بالأسهم الدولية والمحلية، وتعتبر عنصر أساسي من عناصر صناديق الاستثمار المشتركة والبورصة، والتي يتشارك فيها مجموعة من الأفراد برأس مال معين ونسبة ربح معينة.

استثمار التبادل التجاري: ويتم تعريفها بأنها أداة استثمارية يتم تداولها في البورصة وخلال يوم التداول على عكس صناديق الاستثمار المشتركة والتي يتم تداولها في نهاية اليوم الاستثماري.

سلبيات ومخاطر الاستثمار: إن فهم مفهوم الاستثمار يساعد في التوصل إلى فهم أن تصنيف المخاطر المالية بأنها مجموعة المخاطر التي تؤدي الى حدوث أمر غير مرغوب فيه، كاحتمال تكبد الشركة المصدرة للأسهم خسائر أو تراجع في الأرباح أو تراجع القيمة السوقية لهذه الأسهم، فالمستثمر يرغب دائماً في زيادة القيمة السوقية لأسهمه، وتتمثل هذه المخاطر في عدم اليقين من تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار، ويقع على عاتق المستثمر العمل على تقليص عوامل المخاطرة التي تقع تحت سيطرته من أجل تجنب حدوث أي خسائر على الأرباح أو رأس المال الاستثماري.

ومن المخاطر الهامة الممكن حدوثها أثناء العملية الاستثمارية مخاطر صرف العملات الأجنبية إذا كانت عملة حساب التوفير تختلف عن العملة المحلية لصاحب

[1] ابو الفتوح يحي عبد الغني، مرجع سابق، ص42.

الحساب، فهناك خطر أن يتحرك سعر الصرف بين العملتين بشكل غير مناسب مما يؤدي الى حدوث خسائر في رأس المال.

المطلب الثاني: مفهوم المشاريع الاستثمارية

توجد هناك عدة تعاريف للمشروع الاستثماري إذ نذكر منها ما يلي:

المشروع الاستثماري: يعرف على انه كيان تنظيمي مستقل يديره منظم او أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بسبب معين وبأسلوب معين بهدف إنتاج سلعة او خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة وعامة خلال فترة معينة.[1]

يمكن تعريفه كذلك على انه مجموعة من الأنشطة والعمليات التي بمقتضاها استخدام كمية من الموارد المحدودة التي ينتظر أن يحقق من ورائها المستثمر والمجتمع تيارا من الدخول والمزايا النقدية. [2]

المطلب الثالث: تصنيفات المشاريع الاستثمارية

هناك العديد من التقسيمات للمشاريع الاستثمارية حيث نذكر أهمها فيما يلي:

التقسيم العام: ويصنف إلى:

- **المشاريع المستقلة:** نقصد بالمشاريع المستقلة هي المشاريع التي لا يؤثر قبول أو رفض أحد هما على المشروع الآخر، وكذلك إذا كان من الممكن أن نختار كلا المشروعين او أخدهما.

- **المشاريع الإحلالية:** ويقصد بها إذا قبل أحدهما رفض الآخر وهذا يرجع إلى وجود تماثل في مضمون المشروع أو الهدف من انجازه.

[1] وسرير منور ،بن حاج جيلا لي، مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،العدد 07،(ب،ت)، ص330.

[2] ابو الفتوح يحي عبد الغني، مرجع سابق، ص11.

- **المشاريع التنافسية:** وهي المشاريع التي تتنافس بعضها البعض حيث أن مردودية أحد المشروعين يؤدي إلى رفض مشروع آخر فمثلا مؤسسة لصناعة السيارات عندما تقوم بتطوير نموذج جديد فإن مبيعات هذا الاخير تؤدي الى تقليص مبيعات النماذج الموجودة.

- **المشاريع المكملة:** وهي المشاريع التي تكمل بعضها البعض حيث أن أحد المشروعين أو كلاهما يؤدي الى زيادة إيرادات المشروع الآخر او نفقاته.

- **المشاريع المرتبطة:** هذا يعني ان قبول إحدى المشروعين يؤدي الى رفع من إيرادات المشروع الآخر والعكس صحيح.

- **المشاريع المترافقة:** نقول إن مشروعين انهما مترافقان إذا أدى قبول المشروع الأول إلى ضرورة قبول المشروع الثاني والعكس صحيح.

التقسيم الاقتصادي: وتنقسم المشروعات الاقتصادية الى ما يلي:

- **المشروع العام:** هو عبارة عن نشاط اقتصادي تقوم به الدولة

- **المشروع الخاص:** هو عبارة عن النشاط الاقتصادي الذي يقوم به أفراد أو الخواص

- **المشروعات المتعددة الأطراف:** هي المشروعات يساهم في إنشاء ها أطراف مختلفة الجنسيات، يساهم في إنشاءها أكثر من طرف واحد.[1]

[1]–بوعمران بسمة العربي ،القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة،2012/2011،ص29-30.

خلاصة

عادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة لمنح القروض توضع فيها ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات اقتراض، ومن المتوقع أن تتصف تلك السياسة بالمرونة خاصة إذا ما كان مقدم الطلب من العملاء الرئيسيين.

وبما أن القروض التي تطلبها المؤسسات تكون في أغلب الأحيان موجهة نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، فإن ذلك يحتم عليها متابعة ومراقبة مدى سير تلك المشاريع لبلوغ الأهداف المرجوة منها، ولا يتم ذلك إلا باستخدام تقنيات وأساليب مختلفة من بينها تقنية الموازنة الاستثمارية.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

تمهيد:

بعدما عرفنا من خلال الفصول السابقة أن البنوك تعتبر شريان الحياة الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بعمليات التمويل ومن اتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، ازداد طلبها للقروض ومن الطبيعي أن يهتم هذا الأخير من مصير أمواله وهذا ما نستعرضه في هذا الفصل من خلال التربص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr لوكالة المسيلة.

لقد ركزنا في دراسة الفصل على تقديم Badr ثم تعرضنا لدراسة ملف القرض بالتطرق إلى الجوانب المختلفة للمشروع، وتطرقنا إلى أدوات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة، ثم بالتطرق إلى مراحل اتخاذ القرار بشأن ملف بالقرض والأخطار المتوقعة.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]:

يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr: بأنه مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي والتجاري وأوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته بدءا بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bankers almanch لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك.

وعرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 الموافق ل 11-03-1982 حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

أما فيما يخص تعريف ونشأة وكالة المسيلة [2]، فتعد الوكالة القاعدة الأساسية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنه يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنكي، حيث

---

[1] www.bank Badr.net ,le .15:22 تاريخ الاطلاع: 2021/05/12 على الاساعة

[2] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك، وباعتبار أن البنك يسعى للتوسع الأفقي فقد قام بإنشاء 6 مديريات عامة و41 مديرية جهوية للاستغلال و290 وكالة وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن.

وقد نشأت وكالة المسيلة سنة 1982 وتضم حاليا حوالي 70 عامل ما بين إطار وموظف ورقمها في التقسيم البنكي 904 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق توسيع خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع الذي يسعى البنك إلى تحقيقها.

المطلب الثاني: خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكا أوليا، بنك تنمية، وسيلة للتخطيط ووسيلة للمراقبة:

1- **بنك أولي:** حيث يقوم بما يلي:

- معالجة جميع العمليات البنكية من قروض وصرف وخزينة.
- فتح الحسابات لكل شخص يتقدم لهذا الشأن.
- استلام الودائع لأجل وتحت الطلب لكل شخص يتقدم إليه.
- المشاركة في جمع التوفير والاحتياط.

2- **بنك للتنمية:** حيث تتمثل مهمة البنك في تنمية وترقية مجموع النشاطات الفلاحية الصناعية وكذا الصناعية التقليدية.

3- **وسيلة للتخطيط:** إن بنك Badr يسهر على تنفيذ المخططات والبرامج المقدرة لصالح الهياكل والنشاطات الفلاحية بفضل أولوية هذا القطاع في التمويل من طرف البنك.

4- **وسيلة للمراقبة:** يراقب البنك بالاتصال مع السلطات المعنية الحركات المالية للمؤسسة مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، ويقوم دوريا بتحميل وضعيتها وتسيرها المالي، كما يقوم بإعلام السلطات العامة عن اختتام عمليات الحصيلة بتقديرات بشأن:

- سير الحملات الفلاحية.
- النتائج الإنتاجية والمالية والدراسات المالية.
- تحقيق الاستثمارات وتأثيرها الاقتصادي والمالي.

المطلب الثالث: وظائف البنك، أهدافه ومصادر تمويله.

الفرع الأول: وظائف البنك.

وضع اتصال فعال لتحقيق الأهداف المخططة من خلال:

- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- إعطاء الدعم الإعلامي.

2-عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

- تصفية المشاكل المالية.
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- تمويل التجارة الخارجية.
- الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية.
- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

3-تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة من أجل:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.

- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

الفرع الثاني: أهداف البنك

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي ووتجديد الثروة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم.

غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تحقق ما لم يعمل البنك على:

- رفع الموارد بأفضل التكاليف.
- التسيير الدقيق للخزينة.
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.
- السعي إلى تحسين علاقاته مع البنوك الأخرى لإنشاء سمعة طيبة عن طريق تسهيل المعاملات الخارجية مع الاعتمادات المستندية وغيرها من التعاملات.

الفرع الثالث: مصادر تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

إن بنك Badr كسائر البنوك بالإضافة إلى رأسمالها المحدد في قانونها الأساسي فإن موردها المالي الموجود بحوزتها يتشكل من:

- رأسمالها الأساسي واحتياطات قانونية وخاصة.

- الودائع التي تمثل المصدر الرئيسي للموارد الفورية والمحددة الأجل التي يتلقاها الجمهور.

- نسبة الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للزبائن.

- الأموال المتوفرة التي تؤمن عليها الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية، أي المصاريف التي يتحصل عليها لقاء خدمات مقدمة للزبائن.

- القروض التي يمكنه التعاقد برهنها في حافظته الخاصة بالمستندات المالية وغيرها من السفتجات.

- التسليفات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية أو التي تعتبر أكبر الموارد ربحا وأقلها سيولة بشكليها مقابل ضمان أو بدونه.

- جمع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أرباح الصرف، وتتحصل عليها من خصم الأوراق المالية، وكذا الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة ويتم كل تعديل في رأس المال الأساسي الاحتياطي الخاص بالبنك بقرار يتخذه وزير المالية بناءا على اقتراح من مجلس الإدارة والمدير العام للبنك الفلاحي، وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تلجأ إلى البنك المركزي BCA للإقراض منه مقابل نسبة من هذه الموارد سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة وأهم مصالحها:

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها، يرأس وكالة المسيلة مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو من يتخذ القرارات المناسبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف

والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة، ويساعده في ذلك نائب له مكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غيابه ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال.

1- **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2- **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام بسبب تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل ووسائل وأعماله سيرا عاديا.

3- **الأمانة العامة (السكرتارية):** يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة، وثائق وإرسال فاكسات، استقبال مكالمات هاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

4- **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع أو شراء أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون المستورد إلى حساب المورد في الخارج.

5- **مصلحة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من: فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات

الشيك، حيث يدفع الساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

غرفة المقاصة: في حالة تمويل غير المباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته، وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6- **مصلحة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية الفرعية والشؤون المحاسبية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التفسير والتجهيز.

7- **مصلحة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد مبلغ القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8- **مصلحة الاستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة قانون النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم ومن أهم وظائفها:

_ تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية

_ تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب

_ الإشراف على غلق الحسابات

_ دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته

_ توقيع جميع العقود الرهن الحيازي، والرهن العقاري باسم ولحساب البنك

_ متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية

_ تصفية الشركات، وتوقيع ومتابعة حجز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة

_ الإشراف على إدارة وقسمة التركات.

_ تبليغ الاعذارات عن طريق المحضر القضائي.

9-مصلحة **الاستغلال:** تسمى أيضا بملحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية أي التجارية (فتح الحسابات، اكتساب السندات، إيداع مبالغ مالية).

10-مصلحة **المراقبة والميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال، أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات للوكالة النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

11-**مصلحة الوسائل العامة:** يقوم المشرف على هذه المصلحة بعملية تمويل البنك بكل احتياجاته من ورق أثاث، تجهيزات الإعلام الآلي ...الخ، كما يقوم بعملية الجرد كل سنة لمراقبة محتويات البنك.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية والاستغلال المسيلة 904.

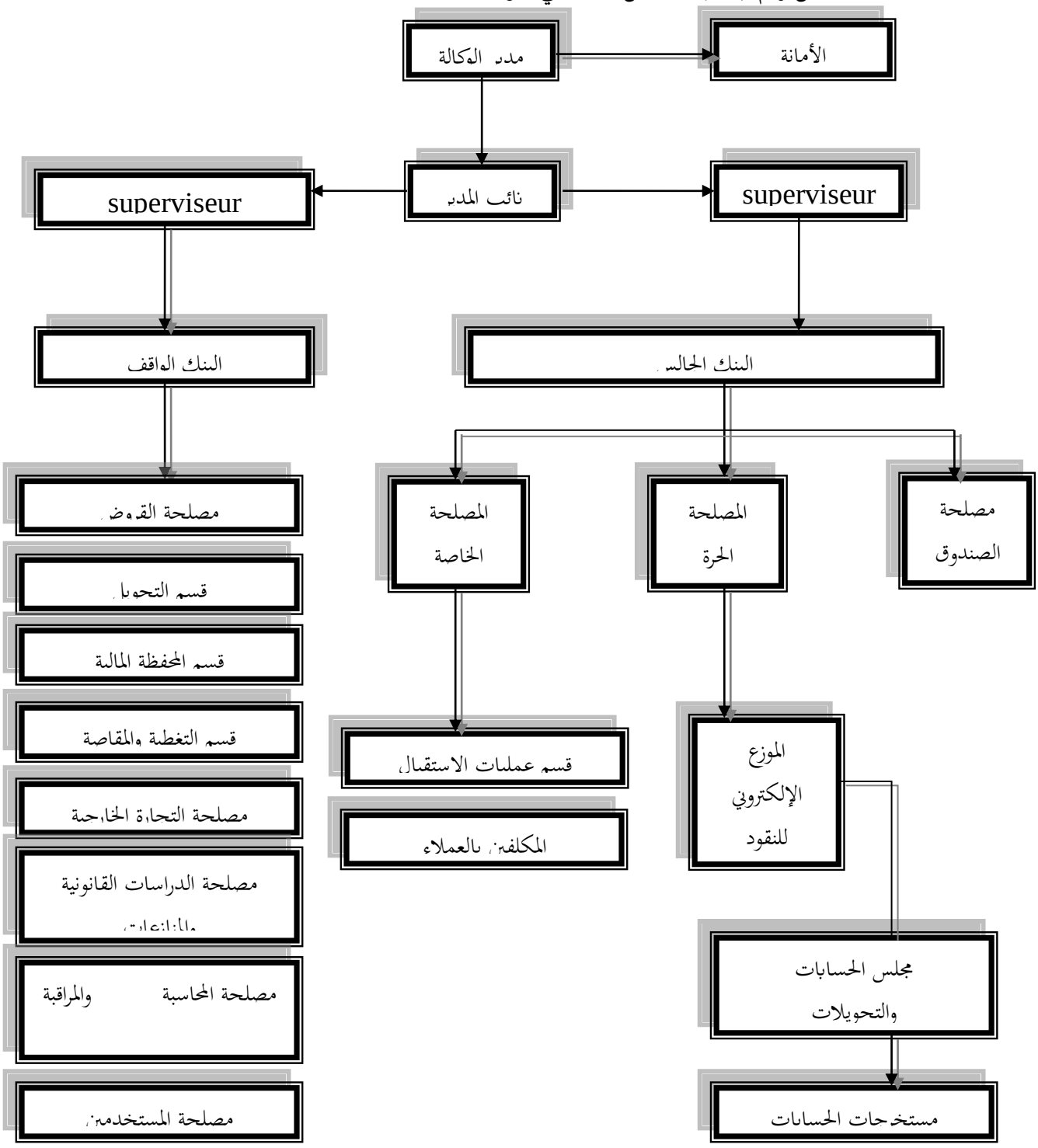

المصدر: بنك BADR للوكالة المحلية للاستغلال لولاية المسيلة(904)

المبحث الثاني: شروط، مراحل وضمانات طلب القرص

المطلب الأول: شروط ومراحل طلب القرض [1]

تمر عملية طلب القرض من البنك بثلاث مراحل هي:

الفرع الأول: المرحلة الأولى: تكوين ملف طلب القرض:

1.**في حالة إنشاء مؤسسة:** الوثائق اللازمة هي:

- طلب خطي لتوضيح احتياجات المؤسسة، يتضمن تحديد مبلغ القرض والهدف من استعماله.
- السجل التجاري.
- الشهادات الجبائية (يكون مصفى مدته أقل من 3أشهر) والشبه الجبائية (CNAS، CASNOS، العطل المدفوعة) لمعرفة البنك فيما إذا كان للمؤسسة ديون جبائية أو شبه جبائية أم لا، وذلك لأخذ الاختيارات اللازمة بإعطاء جدول زمني لتسديد الدين عل شكل أقساط.
- الفواتير الصورية (النموذجية) لمعرفة استعمال القرض.
- الميزانيات التقديرية لمدة خمس سنوات لمعرفة البنك هل بمقدور المؤسسة إرجاع القرض أم لا.
- الأرض (المحل): يطلب عقد ملكيتها أو عقد كراء أو تنازل.
- رخصة إقامة المشروع مسلمة من قبل السلطات المختصة.
- وضعية تقدم الأشغال المتعلقة بالهياكل القاعدية بالنسبة للمشروع الجديد.

2.**حالة توسيع نشاط مؤسسة:**

- طلب خطي.

[1] معلومات من طرف المكلف بالدراسات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- الميزانيات التقديرية لمدة خمس سنوات.
- الشهادات الجبائية وشبه الجبائية.
- السجل التجاري.
- الفواتير الصورية.
- الميزانية المتعلقة بـــ 3 سنوات السابقة.

هذا بالنسبة للمؤسسة ذات الشخص الطبيعي أما المؤسسة ذات الشخص المعنوي بالإضافة إلى المعطيات السابقة يجب توفر الوثائق التالية:

_ عقد تأسيس المؤسسة، يكون في شكل عقد موثق يتضمن القانون الأساسي للمؤسسة: تسمية الشركاء شكلها موضوعها، المدة، تقسيم رأس المال على الشركاء، كيفية رفع رأس المال، حقوق الشركاء، تعيين المسير وصلاحياته بإمكانيته وضع موجودات المؤسسة كضمان لهذه القروض، وطلب القروض باسم المؤسسة أما في حالة عدم وجود صلاحية المسير يطلب منه مقرر جماعي وهو عبارة عن محضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين والتي يخول من خلالها للمسير أن يطلب قروض باسم المؤسسة ووضع موجوداتها كضمان لهذه القروض.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: دراسة ملف القروض:[1]

تتم دراسة القروض على أساس المعطيات المقدمة من قبل الزبون (الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج)، والغرض منها هو قياس جدوى المشروع، والمخاطرة انطلاقا من معلومات داخلية وخارجية ولدراسة ملف القرض هنالك جانبين: جانب قانوني وجانب مالي.

1- الجانب القانوني:

- التعريف بالشركاء.

[1] معلومات من طرف المكلف بالدراسات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- معلومات أخرى حول المؤسسة.
- مراكز الأخطار.
- الوضع الجبائي والشبه الجبائي.
- القروض المنفذة.
- الضمانات المستلمة.
- الضمانات التي لم تستلم بعد.
- المعلومات الخاصة بالمسير الرئيسي.
- وسائل المؤسسة (البيانات، الاستغلال الفلاحي، الموظفين ...الخ).
- منتوجات المؤسسة.
- الزبائن الرئيسيون.
- الممولون الأساسين (Principeaux fournisseurs).
- المنافسون الرئيسيون.

2- الجانب المالي:[1]

- عرض الملف.
- الميزانية المالية وتطور التراكم.
- مستندات حسابية.
- دراسة النسب.
- وصف المشروع وامتيازات المشروع.
- المواد التي ستنتج.
- ترويج المنتجات الثانية.
- الأهداف التجارية وسياسة التسعير.

[1] معلومات من طرف المكلف بالدراسات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- رقم الأعمال.
- المستندات الحسابية التقديرية.
- صعود معدل الإنتاج المادي.
- الاستهلاكات التقديرية للمواد والخدمات.
- مصاريف الموظفين.
- الرسوم والضرائب.
- مصاريف مالية ومصاريف أخرى.
- الاستثمارات المبرمجة والتمويل المطلوب من طرف المؤسسة.
- حسابات النتائج التقديرية.
- دراسة النسب التقديرية.
- الضمانات المعروضة من طرف المؤسسة.
- الضمانات المطلوبة من طرف البنك.

ملاحظة:

قبل دراسة ملف الطلب من طرف البنك يجب توفر الشروط التالية:

- على الأقل الزبون تعامل مع البنك لمدة سنة.
- رقم الأعمال.

- الاطلاع على ملفه لدى البنك الجزائري (مركزية المخاطر)، حيث جميع الزبائن المستفيدون من فروض من قبل أي بنك تبلغ البنك الجزائري عندما يفوق قيمة القرض عموما 2 مليون دينار جزائري وللاطلاع على هذا الملف لابد أن يحصل البنك على تصريح من قبل الزبون تسمح له بذلك.
- مراقبة الشيكات المصدرة.

- يجب أن يكون الملف داخل في إطار النشاطات الممولة من طرف البنك.

الفرع الثالث: مرحلة التنفيذ والمراقبة [1]

- يعرض الملف على لجنة القروض على مستوى الوكالة ويتم إبداء الرأي فيما يخص إمكانية التمويل وتحديد شروطه .PV du comité de crédit
- يتم إرسال الملف إلى المجمع الجهوي مرفقا به PV du comité (نسختين منه).
- إعادة دراسة الملف وهنا يعطي المجمع الجهوي قراره بالرفض أو القبول.
- **قرار الرفض:** يتم إرسال الملف إلى الوكالة برسالة تحدد أسباب الرفض، فيبلغ الزبون بالقرار وأسبابه ويرد الملف للزبون.
- **قرار القبول:** يترجم في شكل وثيقة تدعى التقرير المصرح Autorisation d'engagement يحدد من خلالها:

1)مبلغ القرض الممنوح:

2)شروط القرض:

- معدل الفائدة المطبق.
- مدة القرض.
- مدة استعمال القرض.
- فترة السماح إما تكون كلية أو جزئية وهي فترة استعمال القرض واستهلاكه وتكون من 6 أشهر إلى سنة وتنتهي فترة السماح إما بالاستعمال الكلي للقرض أو انتهاء مدتها.
  - فترة السماح الكلية: تحسب الفائدة ولا يسدد أصل القرض.
  - فترة السماح الجزئية: لا يسدد أصل القرض وتسدد الفائدة.
- الضمانات المقيدة وغير المقيدة من فبل البنك.

[1] معلومات من طرف المكلف بالدراسات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني : الضمانات المشروطة من قبل البنك: [1]

تنقسم الضمانات إلى ثلاث أنواع:

1- الضمانات الحقيقية المتضمنة:

الرهون العقارية: وثائقها: عقود ملكية، شهادات سلبية، تقرير خبرة من أجل تحديد القيمة الحالية للعقار من قبل خبير متقاعد مع البنك.

الرهون المنقولة: وثيقة تثبت ملكية المنقول وتقرير خبرة.

2- **الضمانات الشخصية:** تكون في شكل كفالات بحيث يكون الشخص المفوض بالكفالة على الشخص الآخر يملك على الأقل سجلا تجاريا.

3- **الضمانات المالية:** تتمثل في الأوراق المالية مثل سندات الصندوق أو رهن الأسهم ... الخ.

4- الضمانات الملحقة.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لمؤسسة صغيرة

بعد التطرق إلى الجانب النظري عن كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقوم في الجانب التطبيقي بدراسة ومعالجة ملف طلب قرض استثماري وسنعالج دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري تقدم به الزبون من أجل إنشاء مؤسسة ذات شخص طبيعي حيث يتمحور نشاطها في إنتاج معجون المشمش ولدراسة هذه الحالة نمر بثلاثة مراحل وهي:

المطلب الأول: شرح شامل عن طلب القرض

الطالب للقرض هو عبارة عن زبون يريد إنشاء مؤسسة ذات شخص طبيعي ،نظرا لكون منطقة الحضنة هي سوق مشجعة لهذا النوع من الاستثمار ،فالمنطقة معروفة بالوفر الكبير في مجال إنتاج المشمش ذو النوعية الممتازة الذي يستطيع أن يلبي طلبات السوق.

علما أن المعني (صاحب القرض) لديه أراضي فلاحية شاسعة تكون مخصصة لإنتاج أشجار المشمش ومن هنا نعتبر أن السوق واعدة، تمكننا من ضمان مردودية وفيرة من هذا المشروع بفضل تنمية النشاط الاقتصادي على مستوى المنطقة. لقد تضمن ملف طلب المعلومات الأساسية التي تخص المؤسسة وهي:

- الميزانيات التقديرية لمدة 3 سنوات قادمة.
- فواتير صورية (نموذجية) pro – forma.
- رأس المال الإجمالي.
- المسير الرئيسي (الاسم، اللقب، العنوان).
- الشخص القانوني: شخص طبيعي.

- نسخة مطابقة للأصل مصادقة عليها من عقد إنشاء الشركة.

- الشهادات الجبائية والشبه جبائية.

- شهادات تصحيحية casnos et cnas.

- الملف التقني اقتصادي (الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج).

المطلب الثاني: دراسة تقنية اقتصادية

الزبون الذي قام بطلب قرض قدم دراسة تقنوا اقتصادية للمشروع المتعلق بإنشاء مؤسسة إنتاج معجون المشمش ولقد تمت الدراسة من طرف محاسب وتتضمن:

الفرع الأول الهدف من المشروع:

إنشاء مؤسسة إنتاج معجون المشمش لتوفر المنطقة على المادة الأولية.

- **الفرع الثاني تفاصيل تخص الآلات والتجهيزات [1]:**

- Cuves de cuison.
- Cuves de refroidissement.
- Cuves decontation.
- doseuse remplisseuse.
- Sertisseuse.
- Chaudiers.
- Bruleurs.
- Pompes.
- Denoyoteuse.
- Forgon.

[1] Etude techno économic , détail de l' investissement , p05.

الفرع الثالث: الميزانيات المحاسبية والنتائج التقديرية:

ملاحظة: مدة القرض لهذا الزبون مقدرة بـــ 3 سنوات فالميزانيات التقديرية المقدمة كانت لـــ 3 سنوات القادمة، وكذلك النتائج التقديرية

جدول رقم (01): الأصول

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
مصاريف إعدادية	80000,00	60000,00	40000,00
أراضي	1000000,00	1000000,00	1000000,00
مباني	1425000,00	1350000,00	1275000,00
تجهيزات الإنتاج	7885371,80	6493835,60	5102299,40
معدات نقل	480000,00	360000,00	240000,00
مجموع الأصول الثابتة	10870371,80	9263835,60	7657299,40
مواد ولوازم مستهلكة	500000,00	400000,00	480000,00
تسبيقات لحساب	-	955000,00	858000,00
تسبيقات الاستغلال	855500,00	-	-
الزبائن	800000,00	1500000,00	1200000,00
متاحات	2609217,50	3297388,94	5283174,20
مجموع الأصول المتداولة	4764717,50	6152388,94	7821174,20
المجموع الكلي	15635089,30	15416224,54	15478473,60

BILAN PREVISIONNEL N°1 , 10/01/2004 , P(22-25-28).

جدول رقم (**02**) : الخصوم

البيان	السنة(1)	السنة (2)	السنة (3)
رأس المال الاجتماعي	1725108,00	1725108,00	1725108,00
الخاص	-	57909,07	156363,33
احتياطات	4000000,00	4000000,00	4000000,00
إعانات	-	1100272,24	2970903,21
نتيجة قيد التخصيص			
مجموع الأموال الخاصة	5725108,00	6883289,30	8852374,54
قروض بنكية	8751800,00	6563850,00	4375900,00
مجموع الديون	8751800,00	6563850,00	4375900,00
مجموع الخصوم	14476908,00	13447139,30	13228274,54
النتيجة	1158181,30	1969085,24	2250199,06
المجمـــــوع	15635089,30	15416224,54	15478473,60

BILAN PREVISIONNEL N°2 , 10/01/2004, P(23-26-29).

جدول رقم (03) : جدول حسابات النتائج

اسم الحساب	السنة الأولى	السنة الثانية		السنة الثالثة	
إنتاج مباع	12690000,00	13578300,00		13849866,00	
مواد ولوازم	8864500,00	8987390,00		9166737,80	
خدمات	50000,00	51000,00		53550,00	
القيمة المضافة	3775500,00	4539910,00		4629578,20	
القيمة المضافة	3775500,00	4539910,00		4629578,20	
مصاريف	195000,00	195000,00		195000,00	
المستخدمين	765782,50	719288,00		527842,94	
مصاريف مالية	50000,00	50000,00		50000,00	
مصاريف مختلفة	1606536,20	1606536,20		1606536,20	
نتيجة الاستغلال	1158181,30	1969085,24		2250199,06	
النتيجة الإجمالية	1158181,30	1969085,24		2250199,06	
الضريبة على الأرباح	–	–		–	
النتيجة المالية	1158181,30	1969085,24		2250199,06	

رقم الحساب
71
61
62
81
81
63
65
66
83
880
889
88

المصدر : جدول حسابات النتائج رقم 03 ب 2004/01/10، ص (24- 27 -30).

- **التقرير المقدم :**

1- بعد تقديم طلب القرض إلى البنك تم إعداد ملخص يحتوي على أهم المعلومات المتعلقة بنشاط الزبون ووضعيته المالية وقدم الملخص كما يلي :

- الاسم التجاري .
- قطاع النشاط التجاري.
- رقم الحساب .
- النشاط : إنتاج معجون المشمش.
- رقم السجل التجاري وتاريخ الصدور.
- الرقم الجبائي .
- الشكل القانوني : مؤسسة ذات شخص طبيعي.
- رأس المال: 12690000,00 دج .

2 – **الوضعية المالية ومردودية النشاط :**

جدول رقم (04) يمثل أرقام الأعمال التقديرية

السنوات	رقم الأعمال
(1)	12690000,00
(2)	13578300,00
(3)	13849866,00

Etude techno economic ,detail de l' investissement ,p 15.

جدول رقم (05) : يمثل نتائج الاستغلال التقديرية

السنوات	نتيجة الاستغلال
(1)	1158181,30
(2)	1969085,24
(3)	2250199,06

Etude techno economic ,detail de l' investissement ,p 15.

جدول رقم (06) قدرة التمويل الذاتي

السنوات	الاهتلاك	النتيجة	القدرة على التمويل الذاتي
(1)	1606536,20	1158181,30	2764717,50
(2)	3213072,40	1969085,24	5182157,64
(3)	4819608,60	2250199,06	7069807,66

Eude Techno economic , detail de l' investissement, p 15.

جدول رقم (07) جدول التحليل المالي

البيان	السنة الأولى 2004	السنة الثانية 2005	السنة الثالثة 2006
أموال خاصة	1645108,00	1665108,00	1685108,00
إعانات	4000000,00	4000000,00	4000000,00
احتياطات	-	57909,07	156363,33
نتيجة قيد التخصيص	-	1100272,24	2970903,21
الأصول الصافية	5645108,00	6823289,31	8812374,54
النتيجة الصافية	1158181,30	1969085,24	2250199,06
قروض بنكية	6563850,00	4375900,00	2187950,00
الأموال الدائمة	13367139,30	13168274,55	13250523,60
استثمارات	12376908,00	12376908,00	12376908,00
اهتلاكات	1587000,00	3173000,00	4760000,00
استثمارات صافية	10789908,00	9203908,00	7616908,00
رأس المال العامل	257723,13	3964366,55	5633615,60
مخزونات	500000,00	400000,00	480000,00
قيم قابلة للتحقيق	1655500,00	2455000,00	2058000,00
متاحات	2609217,50	3297388,94	5283174,20
ديون قصيرة الأجل	2187950,00	2187950,00	2187950,00
احتياجات رأس المال العامل	-32450,00	+667050,00	+350050,00
القدرة على التمويل الذاتي	2745181,30	5142085,24	7010199,06

المصدر : معلومات مقدمة من طرف بنك BADR لوكالة المسيلة (904)

- ولمعرفة كيفية القيام بجميع الحسابات اللازمة الموجودة في الجدول أعلاه نتبع الخطوات التالية، وذلك بأخذ مثال على إحدى السنوات الثلاث:

مثال: السنة الأولى (2004) :

الأصول الصافية = مجموع الأموال الخاصة + الإعانات

= 1645108,00 + 4000000,00

= 5645108,00 دج

الأموال الدائمة: = الأصول الصافية + النتيجة الصافية + قروض بنكية

= 5645108,00 + 1158181,30 +6563850,00

= 13367139,30 دج

الاستثمارات الصافية=الاستثمارات – الاهتلاكات

= 12376908,00 – 1587000,00

= 10789908,00

رأس المال العامل = أموال دائمة – استثمارات صافية

= 13367139,30 – 10789908,00

= 257723,13

احتياج رأس المال العامل: = المخزونات + قيم قابلة للتحصيل – ديون قصيرة الأجل

= 500000,00 + 1655500,00- 2187950,00

= – 32450,00

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهتلاك

= 1158181,30 +1587000, 00

= 2745181,30

جدول رقم (08): النسب المالية

النسب	القانون	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)
– نسبة الاستقلالية المالية	مجموع الديون / الأموال الخاصة	1.55	0.97	0.50
– الخزينة العامة	م الاستغلال+قيم قابلة للتحصيل+قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	2.18	2.82	3.58
–نسبة تغطية مخاطرة الاستغلال	رأس المال العامل / قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحصيل	1.20	1.39	2.22
– المر دودية	النتيجة / رقم الأعمال	0.10	0.15	0.17
– ن	رقم الأعمال / المخزونات	25.38	33.95	8.86
– ن	النتيجة / الأموال الخاصة	0.21	0.29	0.26

المصدر : معلومات مقدمة من طرف بنك BADR لوكالة المسيلة (904) .

– رأس المال العامل: حققت المؤسسة في السنوات الثلاث:2006،2005،2004 رأس مال عامل موجب وهذا يعني أنها قد احترمت قاعدة التوازن الأدنى التي

مفادها أن الأصول الثابتة تمول بأموال دائمة مما يدل على أن المؤسسة قد حققت هامش أمان.

- **إحتياجات رأس المال العامل:** حققت المؤسسة إحتياجات رأس مال عامل سالب في سنة 2004 وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية إحتياجات الدورة الاستغلالية أما في السنتين 2005،2006 حققت احتياج رأس مال عامل موجبا وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية إحتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية فهي بحاجة إلى موارد مالية أخرى.
- **نسبة الاستقلالية المالية:** في السنة الأولى 2004 كانت أكبر من 1 مما يوحي بأن المؤسسة في وضعية حسنة لمواجهة الديون أما في السنتين الثانية والثالثة 2005،2006 فالنسبة اقل من 1 هذا دليل أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.
- **الخزينة العامة:** فهي أكبر من 1 في السنوات الثلاث لأن المؤسسة لديها سيولة كافية وغير مشبعة بالديون أي يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير دون اللجوء إلى تصريف مخزوناتها.
- **المردودية:** استطاعت المؤسسة أن تحسن من مردوديتها عام بعد عام وذلك لتحسن كل من مردودية النشاط، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.

المطلب الثالث: مرحلة التنفيذ والمراقبة

يطلب من كل محتويات ملف القرض ثلاثة نسخ، نسخة تقدم إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونسختين إلى المديرية الجهوية

الفرع الأول: وضع محضر ضبط (pv) من طرف البنك : [1]

يحتوي هذا المحضر على المعلومات التالية:

- التسمية الاجتماعية (الاسم التجاري).
- الحسابات المفتوحة للزبون.
- وضعية الحساب (مدين أودائن).
- الشكل القانوني.
- النشاط.
- تاريخ بداية النشاط.
- عنوان المقر الاجتماعي.

القروض المطلوبة	القروض السابقة		القروض المطلوبة		القروض المتحصل عليها	
CM T	Montant	Echéance	Montant	Echéance	Montant	Echéance
قرض متوسط الأجل			4000000,00			

Procès verbal du comité de crédit N° 249/48.Le 22/03/20040.

[1]procès verbal du comité de crédit N° 249/48, Le 22/05/2004.

الفرع الثاني: كشف إرسال [1] :

تقوم BADRيوضع كشف إرسال يتضمن البيانات التالية:

ENGAGEMENT AUTORISATION

CMT 4000000

*يبعث هذا الملف إلى المديرية الجهوية حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة الملف دراسة معمقة وذلك لقبول أو رفض القرض

الفرع الثالث: قبول المديرية الجهوية للقرض [2]

التقرير المصرح

Autorisation D' engagement

صاحب القرار

مقر الوكالة

صاحب القرض

Type De Credit	Montant	Validité	Limité Utilisat	Durée Amort	Differ Partiel	Differ total	Taux	Taux Commission Engagement
C MT | équipement	3400000,00	30 mois	6 mois	30 mois	*	*	T B + marge	*

[1]Autorisation d' engagement envoyée par comité de crédit N° 04/08, le 20/03/2004.

(1) Autorisation d' engagement envoyée par comité de crédit n° 04/08, le 20/03/2004.

[2] Lettre d' acompagnement : BADR 447- 042 S/ DEE , le 23/03/2004.

الضمانات المطلوبة قبل استعمال القرض (التي تحد من استعمال القرض)

- التزام برهن حيازي للعتاد (التجهيزات) موضوع التمويل.
- تقديم مساهمة الزبون.
- التزام باكتتاب تأمين ضد كافة المخاطر لصالح البنك (DPAMR).
- اكتتاب سندات لأمر تمثل المبلغ الإجمالي للقرض بفوائده (وكل سند لأمر يمثل دفعة من الدفعات حسب جدول اهتلاك القرض) .
- الإمضاء على اتفاقية القرض.

الضمانات المطلوبة بعد استعمال القرض:

- الرهن الحيازي للعتاد الممول.
- اكتتاب التأمين لكافة المخاطر مع تفويض البنك لتجديده.

ملاحظة:

*تحرير الضمانات التي تحد من استعمال القرض يكون لصالح الممون وذلك عن طريق كل فاتورة صورية (نموذجية).

- تعبئة الإرادات.

- تسوية السجل التجاري.

* لتحرير هذه الضمانات من طرف البنك يجب أن يصل الضمان إلى مدة الصلاحية.

* عند وصول التقرير المصرح إلى البنك من طرف المديرية الجهوية، يتصل البنك بالزبون لإعلامه بقبول طلبه ويجب على الزبون أن يتصل بالبنك وجلب الضمانات المطلوبة وفواتير تحرير الضمانات النهائية وذلك من أجل التحرير.

الفرع الرابع: طلب تسجيل رهن على عتاد نقل

عند تحصيل الزبون على القرض لشراء المعدات أو الشاحنات يجب عليه الذهاب للولاية وبحوزته فاتورة الشراء من أجل الحصول على البطاقة الرمادية.

عندما يتحصل الزبون على البطاقة الرمادية يتوجه بها إلى البنك ويقوم البنك بإعطائه رسالة من أجل جلب الرهن الحيازي والرسالة تتضمن ما يلي:

طـــــلب تسجـــيل رهن على عتاد نـــــقل

Demande d' inscription de gage sur véhicule

السـيد والي ولاية المسيلة :

Marque

عـــــــلامـــــــة:

Type

نوعـــــيـــــة :

Genre

صـــــــــــنف :

اســـــم وعنوان المشتري :

العنـــــــــــوان :

اســـــم وعنوان الدائن :

Demande d' inscription de gage sur véhicule N° 108, le 20/03/2007.

عندما يتحصل الزبون على الرهن الحيازي على المعدات أو الشاحنات يطلب البنك التأمين المتعدد المخاطر لكل ما اشتراه الزبون، وهكذا يتحصل الزبون على القرض جزئيا أي كلما يأتي بفاتورة للبتك هذا الأخير يقوم بتحرير قرض لصالح صاحب الفاتورة.

الفرع الخامس : جدول رقم (09) جدول الاهتلاك [1]

التاريخ	رأس المال المقترض	قسط الاهتلاك	الفوائد	الرسم
05-01-31	3400000,00	340000,00	26775,00	4551,75
05-04-30	3060000,00	340000,00	21037,00	3576,38
05-07-31	2720000,00	340000,00	18700,00	3179,00
05-10-31	2380000,00	340000,00	16362,50	2781,63
06-01-31	2040000,00	340000,00	14025,00	2384,25
06-04-30	1700000,00	340000,00	11687,50	1986,88
06-07-31	1360000,00	340000,00	9350,00	1589,50
06-10-31	1020000,00	340000,00	7675,00	1192,13
07-01-31	680000,00	340000,00	4675,00	794,75
07-04-30	340000,00	340000,00	2337,50	397,38

Tableau d' amortissement N° 200, le 31/01/2005.

الفرع السادس: أنواع المخاطر الممكن مواجهتها:

- خطر عدم التسديد.
- خطر عدم تسديد الفوائد.

الفرع السابع: الاحتياطات لعدم الوقوع في المخاطرة

- التحصل على كل الضمانات (تغطية القرض).
- الدراسة المالية للمشروع يكون أقرب ما يمكن من الواقع.
- الوضعية الجبائية والشبه الجبائية (لا ديون له)، والحرص على الزبون لجلب رقم أعماله.

[1] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خـــــــلاصة

إن البنك قبل قبوله أي مشروع استثماري أو رفضه يقوم بدراسة شاملة لملف القرض وذلك باستعمال معايير متعددة التي تساعده على أخذ القرار النهائي ،ولقد كان الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو إظهار أهمية التمويل والذي يعتبر المحرك الرئيسي لأي برنامج استثماري، حيث تطرقنا إلى شروط ومراحل منح القرض وكيفية دراسة الملف لتبيان الوضعية المالية لهذه المؤسسة بالاعتماد على التحليل المال، كما تطرقنا إلى المخاطر الممكن مواجهتها وطرق تفاديها، وذلك لأن البنك الذي يقوم بهذا الدور المهم لابد أن يهتم لمصير أمواله ولأن قرار منح القرض مرتبط بالمستقبل والأداء المتوقع للمقرض الذي هو أمر صعب التحكم فيه.

الخاتمة

الخـــــــاتمة

من خلال البحث في موضوع القروض البنكية يتضح لنا جليا الدور الهام والفعال لهذه المؤسسات في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في البلدان المتقدمة والنامية على سواء، ولدعم الدور المستقبلي لهذه المؤسسات والمتمثل في قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي لبيان كيان قوي قادر على الإنتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث، تقوم البنوك التي تلعب دورا فعالا ذو أثر على هذه المؤسسات بعملية تمويلها. ولكن قبل أن يتخذ البنك القرار بقبول أو رفض منح القرض يقوم بدراسة عدة جوانب للمشروع وأهمها الجانب المالي المتمثل في التحليل المالي للمشروع باستعمال عدة معايير مالية، والجانب القانوني المتمثل في مختلف الوثائق القانونية والإدارية، كما تمارس البنوك ضغوطا على صاحب المشروع الذي تقدم بطلب التمويل وذلك من خلال الضمانات المقترحة والبنك لا يقرض إلا إذا ضمن إعادة استرجاع أمواله أو تعويضها من مصادر أخرى كضمان من مؤسسة التأمين أو توفر الزبون على بعض الموجودات المالية التي يلجأ إليها البنك في حالة عدم توفر السيولة لدى الزبون.

لهذا قمنا بطرح مجموعة من الاقتراحات للمساهمة في تطوير الجهاز المصرفي:

- عصرنة البنوك الجزائرية لتواكب مختلف المشاريع الاستثمارية وهذا بتسهيل عملية منح القروض.
- تنويع التمويل للتخلص من تقليدية التكاليف والضمانات المسبقة التي تعيق تطور المشاريع الاستثمارية.
- توزيع القروض على المشاريع التي لها أهمية كبيرة في مجال التنمية.
- استعمال تقنيات جديدة في مجال تمويل الاستثمارات كاستعمال القروض الإيجارية.
- التقليل من مدة دراسة ملفات طلب القرض.

وفي الأخير ما يمكننا قوله هو أن موضوع بحثنا فضاء واسع إذ يتماشى مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الدولي حاليا وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه البنك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية.

وختاما يبقى المجال مفتوح للبحث والدراسة والإثراء لاستدراك النقائص وإيجاد الحلول الناجعة للوصول إلى نتائج أكثر إيجابية ونأمل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر قليل، وأن يكون عملنا المتواضع هذا انطلاقا لمواضيع أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع الكتب

1. ابو الفتوح يحي عبد الغني، دراسات جدوى المشروعات، (ب، ط)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية(مصر)، 2003.
2. عبد الإله جعفر قاسم، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، دار حنين، 1996.
3. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، الأردن، مؤسسة الوراق، ط1، 2000.
5. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط3، 1996.

ثانياً: المذكرات

1. بوعمران بسمة العربي، القروض البنكية كـــأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2012/2011.

ثالثا: المجلات

1. وسرير منور، بن حاج جيلا لي، مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 07.

رابعا: المحاضرات

1. حسين بلعجوز "محاضرات في تقنيات البنوك للسنة الرابعة المالية"، قسم علوم تجارية، المسيلة، 2003-2004.

خامسا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Bordreau de remise d'un dossier de crédit,p09.

2. www.bank Badr.net ,le 20/04/2009 à 14:10 h.

الملـــــخـــص:

تعتبر القروض البنكية من أهم الدعائم في تمويل المشاريع الاستثمارية، وتلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث بحيث تساهم في تحقيق القيمة المضافة، توفير مناصب الشغل، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، التنمية المحلية.....إلخ. ومن أبرز هذه المشاكل نجد مشكلة التأخر في منح القروض، والذي يقف عائقا أمام تسريع المشاريع.

ومن أجل التقليل من هذه المشاكل قامت المؤسسات بتقديم العديد من الضمانات، عند طلب قرض من البنك لكي يوافق البنك على تقديم هذه القروض.

الكلمات المفتاحية: القروض، الاستثمار، البنك، المشاريع الاستثمارية.

Summary:

Bank loans are one of the most important pillars in financing investment projects, and play an important role in the national economy through their contribution to economic and social development where they contribute to the achievement of value added, the provision of jobs, contribute to the increase of GDP, local development..... etc. One of the most prominent of these problems is the problem of delayed loans, which is an obstacle to accelerating projects.

In order to reduce these problems, the institutions provided many guarantees, when applying for a loan from the Bank for the Bank to approve the loans.

Keywords: Loans, Investment, Bank, Investment Projects.